جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

النظام القانوني الدولي للبث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية

(رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

مقدمة من الباحث

محمد محمد عبد المجيد حسين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د. نبيل أحمد حلمي (رئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة الزقازيق

أ. د. حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق ، جامعة عين شمس – وكيل الكلية الأسبق لشئون الدراسات العليا والبحوث

أ. د. محمد سامح عمرو (عضواً)

أستاذ و رئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق، جامعة القاهرة

أ. د. محمد رضا الديب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد - كلية الحقوق، جامعة عين شمس

٢٠١٧ م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الطالـــــب: محمد محمد عبد المجيد حسين

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي العام

الكليـــــــــة: الحقــوق

الجامعـــــــة: عين شمس

سنة التخـرج:

سنة المنـــح:

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

رسالة دكتوراه

إسم الباحـــث: محمد محمد عبد المجيد حسين

عنوان الرسالة: النظام القانوني الدولي للبث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د. نبيل أحمد حلمي (رئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة الزقازيق

أ. د. حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضـواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام - وكيل كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس

أ. د. محمد سامح عمرو (عضـواً)

أستاذ و رئيس قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق، جامعة القاهرة

أ. د. محمد رضا الديب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامع

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (١٣)

إهداء

إلى من أعطوني بلا حدود، دون ثمة انتظار أجر أو جزاء سوى أن أكون في أحسن حال. . . أبي وأمي.

إلى من أشدد بهم أزري وأشركهم في أمري. . . أشقائي.

إلى من لا تطيب الحياة إلا بهم. . . الأهل والأحبة و الأصدقاء.

إليهم جميعًا . . . أهدي الدراسة الماثلة.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله سيد الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين والمبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد،،،

يطيب لي في نهاية طريقي مع الدراسة الماثلة أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من كان لهم الفضل في خروجها إلى النور على هذا النحو، حيث أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وعليه أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي ومعلمي **السيد الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس ووكيل الكلية الأسبق، لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة رغم مهامه الجسام وارتباطاته المتشعبة وضيق وقته، فلم أجد من سيادته إلى أبًا حنونًا وعالمًا متواضعًا، وكان لنصحه وتوجيهه الأثر البارز في ظهور الرسالة الماثلة بهذا الشكل، جزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

والشكر موصول لأستاذي ومعلمي **السيد الأستاذ الدكتور/ محمد رضا الديب** – أستاذ القانون الدولي العام المساعد بذات الكلية والجامعة لتفضله بالموافقة على المشاركة في الإشراف على هذه الدراسة والذي كان له بالغ الأثر في أن تكون بهذه الصورة، فله مني كل الشكر والتقدير لطيب ما قدمه لي من دعم بحثي وإنساني، جزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

وفي ذات السياق أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الفقيهين الكبيرين، **السيد الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة الزقازيق، **والسيد الأستاذ الدكتور/ محمد سامح عمرو**– أستاذ و رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق،

جامعة القاهرة، وذلك لكريم تفضلهما، **السيد الأستاذ الدكتور/ نبيل أحمد حلمي** – بالموافقة على رئاسة لجنة مناقشة الدراسة الماثلة وضبطها و **والسيد الأستاذ الدكتور/ محمد سامح عمرو** – بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم برغم كثرة مسئولياتهما وضيق وقتهما، ولما بذلا من جهد في تصويب أخطائها مما يُشكل – وبحق – أُثراء للدراسة ويُزيد من قيمتها العلمية والأكاديمية. جزاهما الله عني خير الجزاء ومتعهما بدوام الصحة والعافية.

وكل الشكر والتقدير لوالدي الكريمين فبرضائهما تطيب الحياة، ولأخوتي الأعزاء، والشكر موصل للأهل والأصدقاء والزملاء ممن شرفوني بالحضور لمشاركتي هذه المناسبة السارة، ولكل من ساهم في إخراج هذه الدراسة.

والله من وراء القصد

الباحث

List of Abbreviations قائمة الاختصارات

K..YZ	Kilohertz
M.HZ	Megahertz
G.HZ	Gigahertz
N.B.C	National Broadcastin Company
U.N.E.S.C.O	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
C.I.C.I	The International Committee on Intellectual Cooperation
I.I.C.I	The International Committee on Intellectual
C.O.E	The Council of Europe
E.U	European Union
O.S.C.E	Organization for Security and Co-operation in Europe
E.C.H.R	The European Convention on Human Rights
O.A.S	The Organization of American States
C.O.P.U.O.S	United Nations Committee on the Peaceful Uses of Outer Space
U.N.O.O.S.A	The United Nations Office for Outer Space Affairs
I.T.U	International Telecommunication Union
C.C.I.R	Consultative Committee International Radio
W.A.R.C	World administrative radio conference
I.T.U-R	International Telecommunications Union-Radio communications
U.T.C	Coordinated Universal Time
G.M.T	Greenwich Mean Time

مقدمة

مرت الإذاعة بمراحل تطور شأنها شأن كافة الأنشطة الإنسانية، ففي البداية كانت داخل الحدود الإقليمية للدولة ومن ثم اتسمت بالطابع الوطني، وظلت كذلك إلى أن تم اكتشاف الأقمار الاصطناعية التي حملت الموجات الإذاعية إلى خارج حدود الدولة الوطنية.

ويرجع الطابع المحلي للبث الإذاعي المسموع والمرئي إلى اعتبارات عملية، فالبث الإذاعي ينتقل من خلال موجات كهرومغناطيسية محدودة المدى، فالموجات المترية ذات الترددات العالية "Very high frequency "VHF يتوقف مداها عند ٨٠ كم مع استخدام هوائيات ذات قدرة عالية، فضلاً عن تأثرها بأية موانع طبيعية أو صناعية كالجبال أو المباني والمرتفعات، وذلك لأنها تسير في حدود خط الرؤية بين هوائي الإرسال والاستقبال، ونتيجة لهذا الطابع المحلي للبث الإذاعي المسموع والمرئي ولقدرته الفائقة على توصيل الرسالة الإعلامية، فقد احتكرت الدولة تنظيم هذا المرفق بما يكفل رقابتها عليه، ويتباين الهدف من احتكار الدولة لهذا النشاط ما بين أنظمة الحكم الديمقراطية وأنظمة الحكم الاستبدادية ففي النظم الديمقراطية يكون الهدف حماية النظام العام والآداب، وحماية الهوية الثقافية للبلاد ونظامها التعليمي وكافة المقومات التي تقوم عليها الدولة، وإعلاء الحس الوطني ومبدأ سيادة الدولة داخل إقليمها، أما النظم الاستبدادية فتعلن أنها تستهدف الأهداف ذاتها في حين أن السبب الحقيقي وراء سيطرتها على هذا النشاط هو ضمان موالاة هذه الأداة الإعلامية، بحيث تخدم مصالحها وأهدافها التي تتمحور حول البقاء في السلطة لأبعد مدى والتسويق لممارساتها التسلطية.

ومع استخدام الأقمار الاصطناعية في الاتصالات الدولية بشكل عام والبث الإذاعي بشكل خاص، دخل البث الإذاعي مرحلة تطور غير مسبوقة وأصبحنا أمام البث الإذاعي الدولي، سيما مع الوصول لمرحلة أقمار البث

المباشر الذي يصل للمشاهدين داخل المنازل، وأصبح بإمكان ثلاثة أقمار اصطناعية تغطية الكرة الأرضية كاملةً.

وبالتالي تحول هذا النشاط من المحلية إلى العالمية بامتياز، الأمر الذي استنهض همة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الإقليمية ذات الاختصاص العام والخاص – ذات الصلة – لوضع القواعد القانونية الدولية المنظمة لهذا النشاط.

أولاً- موضوع الدراسة:

تعني هذه الدراسة بتسليط الضوء على البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية كآلية اتصالاتية دولية، من خلال تحليل القواعد القانونية الدولية الحاكمة لهذا النشاط، والأساس القانوني لمشروعيته، وفي السياق ذاته المسئولية الدولية التي قد تنشأ جراء ممارسته.

ثانيًا- الدراسات السابقة:

حقيقة الأمر أن الموضوع محل الدراسة لم يسترع انتباه الباحثين بشكل محدد، وإنما تم التطرق إليه على استحياء في دراسات عن الأنشطة الفضائية والاتصالات الدولية، وعندما تم تناوله بشكل خاص كانت الأبحاث شديدة التكثيف والاقتضاب تارةً، وتارةً أخرى مقتصرة على جانب المسئولية الدولية عن مباشرته، وفيما يلي بيان بالدراسات السابقة:-

١- الدراسات العربية:

– بحث الأستاذ الدكتور/ عصام زناتي، التليفزيون المباشر عبر الأقمار الصناعية (دراسة قانونية)، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية، العدد الرابع عشر، ١٩٩٢، دورية تصدر عن كلية الحقوق بجامعة أسيوط.

– بحث الأستاذ الدكتور/ صالح محمد محمود بدر الدين، المسئولية الدولية عن أضرار البث المباشر بالأقمار الصناعية، منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق بجامعة حلوان بعنوان الإعلام والقانون، عام ١٩٩٩.

– رسالة الأستاذ الدكتور/ محمود حجازي بصل، النظام القانوني الدولي للاتصالات بالأقمار الصناعية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، عام ٢٠٠٠، والتي حصل بموجبها على درجة الدكتوراه في الحقوق.

– رسالة الدكتور/ جمال عبد الفتاح عثمان، المسئولية الدولية عن عمليات البث المباشر العابر للحدود في ضوء أحكام القانون الدولي، جامعة المنوفية، عام ٢٠٠٨، والتي حصل بموجبها على درجة الدكتوراه في الحقوق.

– رسالة الدكتور/ هادي طلال هادي الطائي، المسئولية الدولية عن البث الإذاعي، معهد البحوث والدراسات العربية، الناشر دار النهضة العربية، ط ٢٠١٤، والتي حصل بها على درجة الدكتوراه.

– رسالة الدكتور/ أكرم مصطفى السيد الزغبي، الإطار القانوني الدولي لطيف ترددات الاتصالات، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥، الناشر دار الفكر والقانون، ط ٢٠١٧، والتي حصل بموجبها على درجة الدكتوراه في الحقوق.

٢- الدراسات الأجنبية:

أ- الدراسات باللغة الإنجليزية:

- Games H. Radford, Telecommunication technology and sovereignty effect on states as information transfer increased from the speed of oxcart to the sped of light, doctorate on philosophy, international studies, university old dominion university.

ب- الدراسات باللغة الفرنسية:

- G. Lafferanderie, Le statut juridique du satellite de télécommunication, Télécommunication par satellites, Préface de C.A. Colliard et A. Ch. Kiss, Cujas, 1968 .
- Cl.-A. Colliard, Les satellites de diffusée en Père directe, Ann. Fr. Dr. Int., Vol. 18, 1972.
- A.-L. Mie, L'union internationale des télécommunications et l'audiovisuel, Collection droit de l'audiovisuel, Économica, 1991.

- Ruth Erne, Les télécommunications spatiales ET les ressources de l'espace extra-atmosphérique, l'évolution de réglementation, thèse de Genève, 2007.

والحقيقة أن السواد الأعظم من هذه الدراسات ركز على دراسة الجوانب القانونية للفضاء الخارجي والاتصالات الدولية بشكل عام، دون تسليط الضوء بشكل كافي على الجوانب القانونية للبث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية. والدراسات التي تناولته بشكل خاص كانت مقتضبة تارةً، وتارةً أخرى اقتصرت على جانب المسئولية الدولية عن مباشرة هذا النشاط، وفقًا لما أسلفت.

ثالثًا- أهمية الدراسة:

يُعد موضوع الدراسة الماثلة من الدراسات القانونية التي تُسلط الضوء على أحد أنواع الاتصالات الدولية وهو البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، الذي تبرز أهميته في الوقت الراهن (عصر المعلومات)، وذلك على النحو التالي:-

- الوقوف على تحديد مدلول مصطلح البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، وتحديد العلاقة بين هذا المصطلح ومصطلح الإعلام الدولي.
- بشكل عام، الوقوف على حقيقة القواعد القانونية الحاكمة لهذا النشاط، وبشكل خاص، تحديد الأساس القانوني الذي تستند إليه مشروعيته.
- محاولة تقديم الحلول النظرية لمجابهة الإشكاليات القانونية التي تكتنف هذا النشاط، وعلى رأسها التنازع بشأنه بين مبدأي الحق في حرية تداول المعلومات وحقوق السيادة الوطنية.

رابعًا- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

١- الأسباب الذاتية:

- الشغف الشخصي بالبحث القانوني في مجال الاتصالات الدولية، سيما وأن الباحث يعمل في مجال قانوني داخل هيئة وطنية مختصة بالبث الإذاعي المسموع والمرئي، الأرضي والفضائي.
- الرغبة في توسيع نطاق المعرفة القانونية حول هذا النشاط، والمساهمة بدور في هذا الصدد.

٢- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع وحداثته في آنٍ واحد، فضلاً عن الصعوبات البحثية التي تكتنفه.
- محاولة إيجاد حلول للإشكاليات البحثية التي تكتنف هذا النشاط.

خامسًا- إشكاليات الدراسة:

يثير البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية إشكاليات قانونية دولية متعددة ودقيقة في آنٍ واحد، بشكل مبدأي، من الناحية الاصطلاحية، مدى العلاقة بينه وبين مصطلح الإعلام الدولي؟، ونظرًا لطبيعته الدولية نجد أنه يقف على التخوم ما بين مبدأين قانونيين مستقرين في القانون الدولي العام وهما: مبدأ حرية تداول المعلومات كحق إنساني دولي، ومبدأ سيادة الدولة الوطنية كأحد الركائز الأساسية للقانون الدولي العام، فأي المبدأين يُغلَّب على الآخر؟، الوضع القانوني للفضاء الخارجي ومدي خضوعه للسيادة الوطنية من عدمه؟، الوضع القانوني للمدار الثابت الذي توضع في جنباته أقمار البث المباشر وترددات الموجات الإذاعية؟، القيمة القانونية للأعمال الصادرة بشأنه عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية العامة والمتخصصة في هذا الشأن أيضاً، طبيعة المسئولية الدولية عن هذا النشاط.

سادسًا- فرضيات الدراسة:

١- انتفاء الترادف بين مصطلح البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية والإعلام الدولي.

٢- الحق في حرية تداول المعلومات والحق في السيادة الوطنية، ليسا حقين مطلقين.

٣- الفضاء الخارجي لا يخضع للسيادة الوطنية.

٤- المدار الثابت لا يخضع لسيادة الدول الاستوائية.

٥- القيمة القانونية للأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية بشأن النشاط محل الدراسة تخضع للقواعد العامة الحاكمة للأعمال الصادرة عن المنظمات الدولية.

٦- تخضع المسئولية الدولية عن النشاط محل الدراسة – بالأساس- لقواعد المسئولية الدولية عن الأنشطة الفضائية.

سابعًا- صعوبات الدراسة:

نُدرة الكتابات العربية وكثرة وتشعب تشريعات الاتصالات الدولية من ناحية، وسرعة وتلاحق تغييرها من ناحية أخرى، وقد تم التصدي لذلك من خلال الاعتماد على الكتابات الأجنبية وتعقب ومتابعة تطورات التشريعات الاتصالاتية الدولية.

ثامنًا- منهج الدراسة:

بحكم أنها دراسة للنظام القانوني فقد آثرت – بشكل أساسي- المنهج التأصيلي التحليلي للقواعد القانونية المنظمة لهذا النشاط، العامة منها والخاصة حتى أقف على حقيقة هذا النظام في ضوء هذه القواعد والتي تتناثر ما بين قواعد القانون الدولي العام وقواعد القانون الدولي للفضاء والاتصالات الدولية، وبشكل فرعي المنهج التاريخي وذلك حال التعرض لدراسة مراحل التطور التاريخي لهذا النشاط، والنظريات التي يتأثر بها كنظرية سيادة الدولة.

تاسعًا- أهداف الدراسة:

التصدي لبحث القواعد القانونية الحاكمة للبث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، وعلي رأسها الحقوق الفضائية للدول التي لا تمتلك تقنية ولوج الفضاء، وحقوق الشعوب في الاستفادة من هذا النشاط كآلية لنقل المعلومات، وكذلك التعرف على حقوق الدول السيادية تجاهه من ناحية، ومن ناحية أخرى حقوق الدول التي يقع عليها أضرار من جرائه والتي يحكمها قواعد المسئولية الدولية بشكل عام، وقواعد المسئولية الدولية عن الأنشطة الفضائية بشكل خاص، وعن البث الإذاعي المباشر بشكل أكثر خصوصية.

عاشرًا- خطة الدراسة:

رَأَى الباحث أن تنهض الدراسة لهذا النشاط وفق خطة دراسية، تنقسم لفصل تمهيدي وبابين وخاتمة تتضمن مُلخصًا لما سارت عليه، والتوصيات المقترحة بشأن النشاط محل الدراسة، و ذلك على النحو التالي:-

الفصل التمهيدي: مفهوم البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية ومراحل تطوره.

الباب الأول: البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية بين حرية تداول المعلومات وسيادة الدولة.

الفصل الأول: حرية تداول المعلومات كأساس قانوني للبث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية.

الفصل الثاني: نظرية سيادة الدولة كقيد على تداول البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية.

الباب الثاني: البث الإذاعي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية في ضوء القواعد القانونية التي ضمنتها المنظمات الدولية ومعاهدات الفضاء الخارجي والاتصالات الدولية.

الفصل الأول: القواعد القانونية التي ضمنتها المنظمات الدولية.